

فيحاء عبد الهادي*

نحو رؤية نسوية فلسطينية: ربط الوطني بالاجتماعي

أبدأ هذا البحث بتساؤل عن العنوان المطروح، والذي يفترض ضرورة ترابط الوطني بالاجتماعي وصولاً إلى رؤية نسوية: هل يؤدي ترابط الوطني بالاجتماعي إلى تحرير المرأة؟

آمنت كثيرات وكثيرون ممن يتحمسون لدور المرأة بالترابط العضوي ما بين الوطني والاجتماعي، وبأن هذا الترابط هو الذي سيؤدي إلى تحرير المرأة. فإلى أي مدى يمكن القول إن هذا الرأي صحيح؟ وهل رافق هذا السؤال مسيرة نضال المرأة الفلسطينية في سبيل تحررها منذ بدايات القرن؟ وإذا كان رافقها فهل تغيرت الأوضاع السياسية والعالمية التي تم خلالها طرح هذا السؤال؟

بدايةً: هل يكفي التحرر الوطني لتحرير المرأة؟ هل يؤدي خلاص الوطن من الاستعمار والاحتلال إلى خلاص المرأة من الاضطهاد والتخلف والتبعية؟

أجابت حركات التحرر الوطني، بالممارسة العملية، بأن تحرر الأوطان من قبضة الاستعمار والاحتلال لا يعني بالضرورة تحرر المرأة. وتعطينا المرأة الجزائرية مثلاً ملموساً لذلك؛ فمع أن العلاقات البطريركية اهتزت بشدة في إبان الحرب، وبدأت المرأة في الجزائر تمثّل في مجلس النواب، وفي المنظمات الجماهيرية، وكان يمكن لوجودها هذا أن يستكمل وأن يمتد، إلا إنها سرعان ما أزيحت عن الحقل السياسي بعد التحرير، وحُدّت بالعمل مع المنظمات النسائية فقط (Bouatta 1994, p. 23). كما أن الدروس المستفادة من مشاركة النساء الاجتماعية في إيران وأفغانستان تفيد بأن الثورة الجماهيرية العارمة التي شاركت فيها المرأة بفعالية (إيران) لا تضمن تقدم وضع المرأة، وبالعكس فإن حكومة أقلية قد تشكل تحولاً حقيقياً في اتجاه تحرر المرأة (أفغانستان). وتفسير ذلك يكمن في برنامج قيادة الثورة والحكومة الجديدة في البلدين. وبعد التحرير، وفي الممارسة العملية، نرى أن المرأة في إيران شاركت في

(* باحثة في التاريخ الشفوي الفلسطيني، شاعرة وناقدة أدبية، ومحاضرة غير متفرغة في جامعة بيرزيت.

الحياة العامة بفعالية على الرغم من استمرار فرض الحجاب عليها، وفي أفغانستان توقف البرنامج الثوري للإصلاح بسبب الحرب الأهلية والعداء العالمي (Moghadam, 1994, p. 12).

وإذا انتقلنا إلى سؤال آخر: هل يكفي ارتباط الاجتماعي بالوطني لضمان الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها العمل النسوي؟

ثم، ماذا نعني بالوطني؟ وماذا نعني بالاجتماعي؟ هل نستخدم الاجتماعي بمعنى الإنساني الخيري، أم النضال الطبقي؟ وهل نستخدم الوطني بمعنى الدولة القومية، أم حركات التحرر الوطني؟ من الضروري - كما أرى - تحديد مصطلحاتنا كي نتأكد من أننا نتحدث بمفاهيم متقاربة.

أستخدم في بحثي هذا الوطني بمعنى حركة التحرر الوطني، والاجتماعي بمعنى الطبقي والنوع الاجتماعي؛ إذ إنه مع التغيرات العالمية، ومع تغير أشكال النضال الوطني، ومع ما أفرزه نضال المرأة من مشكلات في الميدان، وما أفرزته حركات التحرر الوطني من دروس مستفادة، يصبح من الضروري إجراء مراجعة للعلاقة ما بين الوطني الاجتماعي والنوع الاجتماعي (الجندر)، بعد عدم استجابة الحركات الاجتماعية وحدها لمطالب الحركة النسوية، الأمر الذي حدا هذه الحركة على أن تجد في إضافة عنصر النوع الاجتماعي إلى النضال الاجتماعي (الطبقي) إجابة عن الأسئلة المهمة التي يطرحها نضال المرأة.

لقد كانت الأولوية في نضال المرأة للقضايا السياسية، كما أكدت رائدات الحركة النسائية، وكما أكد دارسو ودارسات تلك المرحلة؛ ففي الكتاب الذي وضعته ميتيل مغنم، والمعنون "المرأة العربية والمشكلة الفلسطينية"، أكدت أن أوضاع فلسطين الخاصة جعلت الناشطات من النساء ينخرطن في حركة ذات طابع سياسي في فلسطين العربية تحت قيادة اللجنة التنفيذية (Peteet 1991, p. 45). كما أكد غازي الخليلي، في كتابه "المرأة الفلسطينية والثورة"، أن البيانات والقرارات التي كانت تصدرها اللجان النسائية خلت من أية مطالب نسوية خاصة (الخليلي 1977، ص 80).

وإذا كان النضال الوطني أساساً لتوجه المرأة الفلسطينية منذ أوائل القرن، فماذا عن النضال الاجتماعي (الطبقي والنوع الاجتماعي)؟ هل كان هناك منظور نسوي لدى الحركة النسائية في خطابها السياسي، أم أن خطابها كان تكراراً للخطاب الذكوري في

العمل السياسي؟

اتفق مع الباحثات اللواتي رأين منظوراً نسوياً في طرح الحركة النسائية لخطابها السياسي، على الرغم من رؤيتي لأولوية السياسي في طرحها. ومن المفيد، في هذا الصدد، وضع الحركة النسائية في سياقها التاريخي.

لقد نمت الحركة النسائية الفلسطينية ضمن اتجاه عام عربي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وبالتحديد في سورية ولبنان ومصر، حيث الأفكار الليبرالية التي تجسدت من خلال رائدات العمل النسائي العربي، كما لمسنا لدى إحدى القائدات الأبرز: هدى هانم شعراوي، التي رفضت وزميلاتها مقولة "إمّا أو"، وربطت قضيتهن الاجتماعية بقضية تحرير الوطن من الاستعمار.

وقد تجسد هذا الربط من خلال نضالهن المتصل لتحقيق أهدافهن الاجتماعية في الوقت الذي ناضلن فيه ضد المستعمر، وناضلن دفاعاً عن قضية فلسطين. وتجسد أيضاً من خلال المؤتمر النسائي العربي الذي عقد في القاهرة سنة 1944، برعاية الاتحاد النسائي المصري، والذي هدف إلى جمع جهود المرأة العربية لتكوين جبهة من النساء تكون قادرة على وضع النظم والتشريعات التي يراد بها حماية الأمومة والطفولة.

أكدت هدى هانم شعراوي في كلمتها أمام المؤتمر هذا الترابط بقولها: "ينعقد هذا المؤتمر اليوم لدراسة قضيتين عادلتين لا تقل إحداهما عن الأخرى أهمية وخطورة وهما قضية المرأة وقضية فلسطين. كلتاها حقوق مهضومة يجب أن ترد لأصحابها" (شعراوي، د. ت.، ص 79).

ومع أنه لم تكن هناك موضوعات اجتماعية علنية، مثل الحجاب في مصر، ترافق التحرر الوطني، إلا إنه كان ثمة اهتمام عام بوجود تطوير الشؤون الاجتماعية والاقتصادية. فقد جاء في المادة الثانية من أهداف الجمعية النسائية في القدس، التي أنشئت في إثر قرار المؤتمر النسائي الذي عقد في القدس سنة 1929، ما يلي: "أهداف الجمعية: العمل على تطوير الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العربية في فلسطين.. وبذل الجهد لضمان وصول التسهيلات التعليمية للفتيات، واستخدام كل وسيلة ممكنة وقانونية لتعزيز مكانة المرأة" (مغرم 1986، ص 15).

أعتقد أن الاتحادات والجمعيات والروابط التي أنشئت في تلك الفترة، كان لديها

وعى لأهمية وعلاقة الاجتماعي والاقتصادي من أجل مواجهة الكولونيالية، لكنها لم تضع موضوع النوع الاجتماعي، أو مواجهة المجتمع، ضمن برنامجها، وإن تحدثت عن المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع وأمنت بها.

لقد حددت إحدى أبرز النساء اللواتي عملن في تلك الفترة (ميتيل مغنم) رؤيتها بالنسبة إلى الإصلاحات الاجتماعية التي يمكن أن تحققها المرأة، وذلك في كتابها المهم "المرأة العربية والمشكلة الفلسطينية"، إذ قالت: "لو كان هناك مجلس تشريعي منتخب من الشعب في فلسطين، لكان من الممكن إدخال الإصلاحات مندون أن تتعرض الحركة النسائية للنقد أو الهجوم (Peteet 1991, p. 45).

وحددت نخبة المرأة الفلسطينية رؤيتها بعد ذلك، في المؤتمر النسائي العربي في القاهرة سنة 1944، مؤكدة ما ذكرته ميتيل مغنم، من أن الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تطلب وتؤخذ من حكومة وطنية تشعر مع شعبها بوجهات نظره، مع وعيها لحقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (بهائي، د. ت. ص 235).

وما زالت كثيرات من مناضلات الحركة النسوية، حتى الآن، يتبنين ذلك المنطق في تبرير بعدهن عن إدراج المطالب النسوية ضمن نضالهن السياسي: "أنا لست تابعة للأفكار النسوية، عندما يكون لدينا دولتنا نستطيع أن نقاتل لتحقيق أهدافنا كنساء"، ويدركن في الوقت نفسه التناقض الذي ينتج من تأجيل قضايا المرأة: "هكذا، كيف نحقق المساواة مع الرجال في المجتمع في نفس الوقت الذي نؤجل فيه قضايا المرأة؟ أعتقد أن هناك تناقضاً في نفس الوقت (Berberi 1993, p. 52).

مع ذلك يمكننا أن نتلمس المنظور النسوي، والرؤية المتميزة الثاقبة للحركة النسوية، التي تجعل لها خطابها الخاص، المتميز من الخطاب الذكوري في العمل السياسي، من خلال المؤشرات التالية:

- النداءات الصادرة عن النساء: في نداءات النساء لسلطة الانتداب البريطاني، والحكومة البريطانية، نجد تشديداً على المنظور الإنساني تجاه العنف المتزايد على فلسطين، ورؤية نسوية محددة للصراع، ودوراً للنساء في حله (Peteet 1991, p. 48).

- الطابع الإنساني الخيري للعمل السياسي، وهو ما ساهم في إقامة شبكة

علاقات اجتماعية تعلق على النزاعات السياسية؛ هذه العلاقات التي أدت إلى التصاهر ما بين العائلات المتنازعة، الأمر الذي أوجد إمكاناً للتفاهم الاجتماعي بين هذه العائلات على الرغم من التناحر السياسي.

● البعد عن الطائفية: هذا البعد الذي كرس الوحدة الوطنية ما بين مختلف الأديان. ونضرب مثلاً في ذلك التظاهرة الاحتجاجية على زيارة مسؤولين بريطانيين، التي قامت بها نساء فلسطين، على الرغم من الأمطار الغزيرة، يوم الجمعة الواقع فيه 15 نيسان/أبريل 1933، والتي تحدّين عبرها عيون البوليس المتربصة، وأثبتن شجاعتهم وإقدامهن وذكاءهن السياسي؛ إذ حين سارت التظاهرة إلى مسجد عمر قامت سيدة مسيحية، ولأول مرة في التاريخ، بإلقاء خطبة من على منبر المسجد، وهي السيدة ميتيل مغنم. وحين واصل الموكب مسيرته إلى القبر المقدس، قامت سيدة مسلمة بإلقاء خطبة أمام قبر المسيح، وهي السيدة طرب عبد الهادي (مغنم 1986، ص 23 - 24).

● يتضح من مقابلة غير منشورة مع قائدة فرقة "زهرة الأقحوان"، مهيبة خورشيد (مقابلة مع مهيبة خورشيد، 1998)، ومن خلال مخطوطات في قيد النشر (إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة/وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، وجود منظور نسوي واضح يدل على وعي مبكر لأهمية إبراز دور المرأة، والنضال من أجل مساواتها بالرجل.

في مقالة لمهيبة خورشيد نجد عنوانين متجاورين: "الأمّة نسيج الأمهات" و"النساء قادة الأمم". وهي تبدأ مقالتها بالعبارات الدالة التالية: المرأة كالرجل صلاحية للعمل، لارتباطهما الوثيق واستعداد كل منهما للإنتاج... المرأة والرجل نصفان متلاصقان كل منهما متمم للآخر في كل ما تتطلبه الحياة، إلا إن هذه الحقيقة تفككت معانيها بحسب المكان والزمان الذي مر، فقد تقلبت على المرأة عصور مظلمة حالكة أفقدتها فعاليتها وحرمت بلادها من جهودها وأبقتها ألعوبة بيد الرجل لا تصلح إلا لمتعته وعبثه وذلك بسبب أنانيته وجهله وتصرفه في تفكيره في تلك العصور (خورشيد، د.ت.، ص 1).

وفي مقالة ثانية صدرتها ببيت شعر:

ويا وطني لقيتك بعد يأس

كأني قد لقيت بك الشبابا

تحدث بشكل مختصر عن حياتها كمناضلة قائلة: "ناديت برفع الحجاب استعداداً للدور الذي سنقوم به سياسياً واجتماعياً" (خورشيد، د. ت. ص 2). وفي معرض حديثها عن تأسيس ناد عربي، شددت على ضرورة مراعاة أن تكون النساء الأعضاء في النادي من المسلمات والمسيحيات، وذلك من أجل إزالة الفوارق في الدين وتوحيد الكلمة.

ونتساءل: ماذا عن تأثير دخول المرأة العمل العام منذ أوائل القرن العشرين، وبالذات العمل السياسي؟ هل برز بعض التغيرات الاجتماعية نتيجة ذلك؟ نستطيع أن نلمس بعض التغيرات الاجتماعية، التي نتجت من دخول المرأة العمل العام:

- انتزاع الشرعية، التي تجعل وجودها في العمل العام مقبولاً، وطبيعياً.
- التخلي عن بعض التقاليد الاجتماعية، التي تعوق عملها السياسي، مثال ذلك: رفعها الحجاب أمام القنصل البريطاني، كي يتسنى لها رفع العريضة الاحتجاجية إليه.
- اتساع المنابر التي عرضت قضاياها من خلالها.
- كسر النظرة التقليدية التي تحصرها ضمن أدوار محددة، وطبيعة عمل محدد، إذ أثبتت أنها تستطيع أن تقوم بما يقوم به الرجل، مثل المشاركة في العمل العسكري، وكل المهمات التي كانت حكراً على الرجل.
- كسر بعض القيود العائلية، التي تمنع مشاركة المرأة في العمل العام.
- اكتساب احترام وتقدير المجتمع بصورة متزايدة، بعد أن بدأت تتغير النظرة التقليدية إلى عملها.
- إحلال مشاعر الفخر والاعتزاز بنضالها محل مشاعر الخجل والعار.
- تقدير واحترام متزايد لرأيها.

ومع انطلاقة حركة "فتح" سنة 1965، ومع تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ومع ازدياد انخراط المرأة الفلسطينية في النضال المسلح، ازداد السؤال إلحاحاً بالنسبة إلى علاقة الاجتماعي الفلسطينية في صفوف التنظيمات بالسياسي لتحقيق نتائج أفضل للعمل الوطني، وللمرأة معاً.

في دراسة أعدتها خديجة أبو علي، مسؤولة اللجنة الاجتماعية في الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية منذ سنة 1975، ونشرت في كتاب "مقدمات حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية"، سجلت دراسة ميدانية أجرتها لتجربة الكوادر والعناصر النسائية خلال الفترة 1967 - 1971، وجود بواكير وعي عند الكوادر النسوية لأهمية طرح قضية المرأة، وضرورة مبادرة قيادة الثورة إلى تبني القضايا الاجتماعية والنضالية للمرأة من خلال طرح شعارات خاصة ببعض المشكلات التي تواجه المرأة فيما يتعلق بمشاركتها في المجتمع، وإدراج قضية المرأة ودورها في النضال في جدول أعمال جميع التنظيمات السياسية والنقابية والشعبية، والاهتمام بدراسة واقعها، ورفع نسبة تمثيلها في المجلس الوطني، وما يتفرع منه من لجان، بالإضافة إلى نشر الثقافة والوعي لدور المرأة من خلال أجهزة الإعلام، وبرامج التثقيف السياسي للتنظيمات والاتحادات الشعبية (أبو علي 1975، ص 161).

ولقد أكدت الدراسة الميدانية التي أعدها غازي الخليلي أن اشتراك المرأة في الثورة خلال مرحلة التحرر الوطني، ولو وصل إلى حمل السلاح، لا يحررها تماماً، وإنما يشكل مقدمة طبيعية لتخليصها من بعض القيود الاجتماعية. ومع ذلك فقد ارتأت كواد الحركة النسوية أن على الحركة الثورية إدراج مطالب خاصة للمرأة وهي تناضل من أجل التحرر السياسي (الخليلي 1977، ص 140). كما أكدت الدراسة، من خلال نشاط الخليلي في حركة المقاومة الفلسطينية، ملاحظة مهمة للباحثة أبو علي في شأن التغييرات الإيجابية التي تحدث في علاقة المرأة بأسرتها، والتي تترافق مع المد الوطني والثوري، والتي تأخذ في الانحسار والتراجع مع حالة الانحسار الوطني كما حدث بعد معارك أيلول/سبتمبر 1971، سنة خروج المقاومة من الأردن (الخليلي 1977، ص 143).

هذه الاستنتاجات تنسجم مع أغلبية حركات التحرر الوطني حيث تنشط النساء؛ فهناك حركة تراجع في دورهن، وهذا يصبح حقيقة الحياة بعد التحرر الوطني وتحقيق الدولة (Moghadam 1994, p. 5). ومن الملاحظ أن كثيرات من الاشتراكيات، اللواتي تأثرن بإنغلز وتحليله لقضايا العائلة والملكية الخاصة، وعلاقتها باضطهاد المرأة، واللواتي آمنّ طويلاً باستحالة تحقيق العدالة الاجتماعية من دون تحقيق الاشتراكية، عدن ليتحولن إلى النسوية، علّهن يجدن إجابة عن الأسئلة الكثيرة التي لم تجب الاشتراكية عنها.

ألقت كثيرات من الشيوعيات والاشتراكيات السابقات اللوم على اليسار لعماه النسوي في أثناء الثورة وبعدها. وقد اتفقت عدة باحثات على أن العمى الطبقي لدى بعض النسويات يقود إلى خطأ في الاتجاه، مثل الماركسية الميكانيكية التي لا تنظر إلى النسوية بعين الاعتبار (7, p. Moghadam 1994).

ولقد انتبهت النساء الفلسطينيات في أواخر سبعينات القرن الماضي، في فلسطين المحتلة، لضرورة تطير أنفسهن كنساء، من أجل طرح قضاياهن، بشكل مختلف عن الجمعيات والروابط النسائية، وبشكل مختلف عن الرجال، لكن ليس بشكل مستقل عن الحركة الوطنية الفلسطينية الواسعة الأهداف والموضوعات؛ فتأسست الأطر النسوية كأجنحة نسائية للتنظيمات السياسية الكبيرة المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وكان الهدف الرئيسي لها تنظيم النساء سياسياً من خلال تعميق الصلة بجماهير النساء. وحاولن الوصول إليهن في المصانع والحقول وأماكن السكن في القرية والمدينة والمخيم، الأمر الذي استقطب كثيرات ضمن هذه الأطر، ومهد لمشاركة واسعة من المرأة في فترة الانتفاضة الأولى، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، 9 كانون الأول/ديسمبر 1987 (عبد الهادي 2000، ص 3).

وإذا كانت الانتفاضة الأولى مثلت مرحلة متميزة في سجل نضال المرأة الفلسطينية، فهل صاحب تميُّز المرأة على الصعيد السياسي تميُّز يذكر على الصعيد الاجتماعي؟

يؤكد كثير من الدراسات التي اعتمدت رصد أحداث الانتفاضة وتأثيراتها في المجتمع الفلسطيني، حدوث تغيرات اجتماعية يجدر تتبعها:

- ازدياد ثقة المرأة بنفسها ونشاطها، واتساع المساحة التي تتحرك ضمنها.
- احتلال مكان متميز في الإعلام، بعد ترسيخ وجودها وفعاليتها.
- إدخال تقسيم جديد للعمل بين الجنسين: "بدلاً من إرسال ابني لشراء الأغراض، كنت أرسل ابنتي حتى بالليل (Mukarker 1993, p. 106).
- إضافة مهمات جديدة للنساء، مثل: قيادة تنظيم يساري مسلح، حين تعرّض رجال الصف الأول من قيادات التنظيم للسجن (مقابلة مع زهيرة كمال، 1999).

- اختفاء كثير من التقاليد الاجتماعية المعتادة: حفلات الزواج الكبيرة وما

يرافقها من مصاريف باهظة؛ المناسبات الاجتماعية المرهقة؛ المهر الكبير؛ الزواج الإجباري.

- ازدياد حالات الزواج الديني المختلط.
- ممارسة شعار "الأرض قبل العرض" عملياً. مثال لذلك: إخفاء سيدة لشاب مطلوب في بيتها، وإدخاله الحمام مع ابنتها، إمعاناً في التمويه.
- تسييس موضوع الشرف. مثال لذلك: التغيير الاجتماعي تجاه السجينات السياسيات، حيث الشرف السياسي أهم من الشرف الشخصي، وتعامل الأطر السياسية في موضوع الاغتصاب الذي يتعلق بالقضايا السياسية (Abdo 1994, p. 162).

وإذا حاولنا تقويم تلك التغييرات، ومدى ديمومتها، يتبين لنا أن معظم هذه التغييرات تراجع بانتهاء الظاهرة السياسية المحددة، الأمر الذي يؤكد موسمية التغيير. وعند تتبع هذه التغييرات تصبح الأسئلة المطروحة من ورقة البحث، والمتسقة مع الأسئلة التي طرحها بعض النسويات ضرورية: هل كانت التغييرات نتيجة تغير اجتماعي، أم نتيجة عوامل سياسية؟ وإذا كانت التغييرات الاجتماعية تمارس بشكل مختلف، بحسب الطبقة والجيل والوعي السياسي، فهل امتد الوعي النسوي ليشمل الريف بالإضافة إلى المدينة، والمرأة العادية بالإضافة إلى المرأة الطليعية؟

وإذا كان من الطبيعي حدوث بعض التغييرات الاجتماعية، المتسقة مع الوعي السياسي ومع الجيل، والمتلائمة مع الطبقة، مثل ازدياد نشاط المرأة وثقتها بنفسها وقدرتها على الحركة والقيام بمهام إضافية، فإن معظم التغييرات الاجتماعية الأكبر استدعته وحمته اللحظة السياسية المحددة - مثل الزواج المختلط، والتغير في بعض التقاليد الاجتماعية - ولم يحدث كظاهرة اجتماعية دائمة (Abdo 1994, p. 162)، وهو ما يستدعي عملاً أوسع لإشراك فئات متنوعة من النساء في عملية التغيير، من أجل ضمان عمق التغيير وديمومته.

في أواخر الثمانينات، ونتيجة تراكم وتبلور وعي نسوي، تأسست مراكز لدراسات المرأة، ولجنة فنية للمرأة، ومؤسسات نسوية - مركز شؤون المرأة/ نابلس سنة 1988؛ مركز الدراسات النسوية/ القدس سنة 1989؛ مركز شؤون المرأة/ غزة سنة 1989، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي سنة 1991، واللجنة الفنية للمرأة

(طاقم شؤون المرأة) سنة 1992؛ معهد دراسات المرأة/جامعة بيرزيت سنة 1994؛ مركز القدس للنساء؛ مؤسسة مشرقيات/غزة سنة 1998 – فضّلت الاعتماد في تمويل مشاريعها على التمويل الخارجي (منظمات نسائية، أو تنمية عالمية) بغية الاستقلال عن التمويل الحزبي، الذي سيؤدي إلى السيطرة على المراكز. وحاولت هذه الأشكال الجديدة الخروج من عباءة الأحزاب السياسية والعمل النسائي التقليدي، من خلال تقديم خدمات لتمكين المرأة، والنهوض بالوعي، وتقديم نشاطات تدريبية، ودراسات بحثية، لإحداث تغيير في وضع المرأة (مراكز دراسات المرأة)، وتنظيم النساء، وتدعيم دورهن في العمل السياسي وصنع القرار، وقيادة شرائح متنوعة من النساء لإحداث تغيير مجتمعي (اللجنة الفنية للمرأة).

وإذا كان تقويم هذه الأشكال الجديدة ليس موضوع البحث، فما يعيننا هنا هو محاولة الإجابة عن الأسئلة التي طرحتها برامج هذه المراكز والمؤسسات، الخاصة بإرساء نهج جديد متميز في العمل النسوي، وفي سد النقص الذي طالما صاحب هذا العمل، من تغليب العمل السياسي وتأجيل القضايا الاجتماعية، وفي ربط هياكل العمل النسوي بالهياكل السياسية. فإلى أي حد نجحت هذه الأشكال في تحقيق أهدافها؟ وهل استبدلت الحركة النسوية أولوية بأخرى في العمل النسوي؟ وهل أثرت أولوياتها إيجاباً أم سلباً في حجم العمل النسوي وجماهيريته؟

لا شك في أن التركيز في البرامج والنشاطات على قضايا المرأة الاجتماعية أدى إلى تراجع في التركيز على القضايا الوطنية لدى النساء، بسبب تراجع أشكال العمل الجماهيري ككل، الأمر الذي أدى إلى انفضاض كثير من كوادرات العمل الوطني، وفي القلب منها النساء؛ هذا التراجع الذي تجسد بوضوح في الانتفاضة الفلسطينية الثانية، التي تفجرت في 28 أيلول/سبتمبر 2000، والتي عزاها كثيرون وكثيرات إلى تراجع دور المرأة فقط (عبد الهادي 2001، ص 6).

أتفق مع الرأي الذي يرى في استبدال المتطوعين بالموظفين انعكاساً مدمراً على الامتداد الجماهيري لبعض اللجان النسائية (كتاب 1995، ص 80). وأضيف عاملاً آخر يفسر ذلك الانفضاض عن التنظيمات النسائية، وهو تلك الهوة الواسعة التي لمستها الجماهير النسوية ما بين الشعارات والبرامج، التي طرحتها الحركة النسوية الجديدة، والتي تضمن لها التمويل والصدقية لدى المانحين، وبين ما جسده على أرض الواقع من ممارسات أعادت إنتاج السلطوية، والفئوية، والفردية، بأشكال براقية

جديدة، ولا تضمن لها الصدقية لدى جماهير النساء.

لم تجد الجماهير النسائية مثلاً يحتذى، بالإضافة إلى تداخل مهمات النساء القياديات ما بين وجودهن في أعلى مواقع السلطة الفلسطينية وبين وجودهن في أعلى مواقع المنظمات الجماهيرية، إنما وجدت سلطوية جديدة مدعومة بالتمويل الأجنبي، وأضيف إلى الولاء للحزب السياسي التطوعي الولاء الوظيفي؛ وهو ما أضاف صورة الارتزاق إلى صور عمل الحركة النسوية.

واليوم، وبعد أن تعالت الانتقادات من داخل الحركة النسوية فيما يتعلق بأولوياتها، هل تعود إلى السير على قدم واحدة مرة أخرى؟ هل تعود إلى السياسي الذي أهملته اليوم لتهمل الاجتماعي الذي أهملته في أمس؟ إنها اللحظة المناسبة - كما أرى - لوقف نقدية جريئة أمام مراجعة الشعار والبرنامج المرتبطين بالممارسة، وللتفاعل الخلاق ما بين السياسي (دحر الاحتلال وإنجاز مهمة التحرر الوطني) والاجتماعي (النضال الطبقي والنوع الاجتماعي). ■

المراجع

مراجع عربية

- أبو علي، خديجة (1975). "مقدمات حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية". بيروت: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
- بهائي، عفت (د. ت.). "حقوق المرأة المدنية والشرعية والسياسية"، في: "المؤتمر النسائي المصري". القاهرة: دار المعارف.
- الخليلي، غازي (1977). "المرأة الفلسطينية والثورة". بيروت: مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- خورشيد، مهيبة (د. ت.). "الأمة نسيج الأمهات"، "النساء قادة الأمم". د. م. د. ن.
- شعراوي، هدى (د. ت.). "كلمة الافتتاح"، في: "المؤتمر النسائي المصري". القاهرة: دار المعارف.
- عبد الهادي، عصام (2000). "من كلمة بمناسبة تكريمها بجائزة ابن رشد للفكر الحر 2000". ألمانيا: موقع الإنترنت www.ibn-rushd.org2000/receive_prize.html
- عبد الهادي، فيحاء (2001). "المرأة الفلسطينية: الحاضرة دوماً، الغائبة أبداً". "صوت النساء" (رام الله)، العدد 129 (4 تشرين الأول/أكتوبر 2001)، ص 6.
- كتّاب، إيلين (1995). "الحركة النسائية في فلسطين: توجه جديد"، في: "الحركة النسائية العربية".

القاهرة: دار المستقبل العربي.

مغرم، ميتيل (1986). "الجذور التاريخية لنضال المرأة الفلسطينية في الحركة الوطنية منذ الانتداب وحتى عام 1936". "صامد الاقتصادي" (عمّان)، العدد 62، السنة الثامنة، ص 8 - 24.

مراجع أجنبية

- Abdo, Nahla (1994). "Nationalism and Feminism: Palestinian Women and the Intifada," in *Gender and National Identity: Women and Politics in Muslim Societies*. Ed. by Valentine Moghadam. London: Zed Books Ltd., pp. 148-171.
- Berberi, Yusra (1993). "Active in Political and Women's Affairs in Gaza," in *Palestinian Women: Identity and Experience*. Ed. by EbbaAugustin. London: Zed Books Ltd., pp. 43-54.
- Bouatta, Cherifa (1994). "Feminine Militancy: Moudjahidates during and after the Algerian War," in *Gender and National Identity: Women and Politics in Muslim Societies*. Ed. by Valentine Moghadam. London: Zed Books Ltd., pp. 18-39.
- Heishchman, Ellen (1995). *Jerusalem Women's Organization during the British Mandate 1920-1930*. Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA) Publications.
- Moghadam, Valentine (1994). "Introduction and Overview," in *Gender and National Identity: Women and Politics in Muslim Societies*. London: Zed Books Ltd., pp. 1-17.
- Mukarker, Faten (1993). "Life Between Palestine and Germany: Two Cultures, Two lives," in *Palestinian Women: Identity and Experience*. Ed. by EbbaAugustin. London: Zed Books Ltd., pp. 93-107.
- Peteet, Julie (1991). *Gender in Crises: Women and the Palestinian Resistance Movement*. New York: Columbia University Press.

مقابلات

- مقابلة مع مهيبة خورشيد (1998)، أجرتها الباحثتان آمال الآغا وفيحاء عبد الهادي. القاهرة.
- مقابلة مع زهيرة كمال (1999)، أجرتها الباحثة منى محاجنة. رام الله.
- (تمت المقابلتان لهدف إجراء بحث في التاريخ الشفوي السياسي للمرأة الفلسطينية - إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة/وزارة التخطيط والتعاون الدولي - سوف تصدر نتائجه في كتاب).

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>